

أغلقت على ارتفاع في مؤشرها «السعري» وانخفاض «الوزني» و«كويت 15»

# تباين واهتمام بأسهم التوزيعات ورواج «غير الكويتية» في البورصة



ارتفاع قيمة السيولة في السوق

- تداول قوي على أسهم قطاع المصارف واستحوذ أحد البنوك على ثمانية ملايين دينار من إجمالي القيمة المتداولة
- الإشاعات لعبت دوراً جوهرياً في مسار الإداء العام خاصة في ما يثار حالياً حول توقيف بعض المضاربين المخالفين

صفقة في الجلسة السابقة بتاجع نسبتة 6 في المئة. وفي تعليقه على أداء جلسة قال «ميتم الشخص» مدير شركة العربي للوساطة المالية، أنه مازلت حالة التناقض بين المؤشر السعري وباقي المؤشرات مستمرة، مشيراً إلى أن هناك حالة انتقال سريع ما بين الأسهم الكبيرة والأسهم الصغيرة، حيث كان التركيز في تداولات على أسهم مؤشر «كويت 15» لاستحوذ على نسبة 44.5 في المئة من إجمالي تداولات السوق، وكان لاسهمي «بيتك - ووطني» استحواذ نسبتته 35 في المئة من إجمالي تداولات السوق، مشيراً إلى أن سهم «وطني» إلى أسعار العام 2013 يسعر 970 فلس وذلك بعد الجمعية العمومية السابقة وأن العائد طويل الأجل بالنسبة للسهم يعتبر جيد.

وأوضح الشخص أن حالة التركيز على الأسهم التي أعلنت عن توزيعات بعوائد جيدة مستمرة، بالإضافة إلى أن جلسة شهدت نشاط على الأسهم الخليجية لتصل إلى مراتب متقدمة من حيث قيم التداول، وذلك بعد أن جاء أداء الأسواق الخليجية على ارتفاع وخاصة سوق الإمارات لتسجل هذه الأسهم هذا التميز، أما ما يخص الأسهم المضاربة فكانت تحت وطأة ضغط حيث تراجع بشكل محدود إلا أن أسهم العقارات حققت مكاسب وجاءت مساندة للمؤشر السعري، متوقعاً أن خلال الجلسات القادمة سيكون هناك تسهيل من قبل المضاربين، ترج في البيع ثم يعودون للدخول خلال جلستني تداول الأسبوع القادم أو ربما الأسبوع الذي يتبعه.

مؤشر «كويت 15» فقد جاء على تراجع هو الآخر نسبتة 0.32 في المئة مخلفاً عند مستوى 1097.42 نقطة وخسائر 3.50 نقطة.

وفي تعليقه على أداء جلسة أشار «محمد نصار» خبير بأسواق المال في حديقته الخاص لـ«مباشر»، أنه كان هناك عمليات جميع قوية شهدت الدقائق الأخيرة من جلسة حيث تحول المؤشر السعري في المزاد الأخير من الانخفاض بنقطة واحدة إلى الإغلاق داخل المنطقة الخضراء مرتفعاً بذلك 14 نقطة، مما يشير لعمليات تجمع تكتيكية عادت على الأسهم المضاربة والتي متوقع لها إعلان جيد خلال الأيام القادمة.

ويتوقع نصار استمرار الأداء المتذبذب للمؤشر السعري بين مستوى 7800 و 7750 نقطة خلال الجلستين المتبقيتين في الأسبوع.

#### حركة التداولات

شهدت تعاملات جلسة تباين في حركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام مرتاجعة إلى 269.7 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 280.2 مليون سهم في الجلسة السابقة بتراجع نسبتة 3.7 في المئة.

أما عن قيم التداول فقد جاءت في على ارتفاع لتبلغ 38.1 مليون دينار، مقابل 31.2 مليون دينار في الجلسة الماضية بنمو نسبتة 22.1 في المئة.

وبالنسبة للصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 5928 صفقة مقابل 6307

حول توقيف بعض المضاربين المخالفين مما تسبب في ربكة بين اوساط التداولين لا سيما الصغار منهم وهو ما ترجمته حالة الضعف في منوال التداول.

وكان لبعض الشركات القيادية في السوق اثر في تباين أداء اسهم شركاتها التابعة بسبب التردد احياناً في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالشراء او البيع وهو ما عكسته حالة انخفاض المؤشرين الوزني و«كويت 15» على الرغم من أن اسهما صغيرة دون الـ100 فلس جذبت شريحة واسعة من مديري محافظ هذه المجموعات.

ومن المتوقع أن تشهد جلسة غد عمليات تجمع و جني ارباح على اسهم شهدت ارتفاعات خلال الاسبوع وتضخمت مستوياتها السعرية بفعل المضاربات ما يجعلها عرضة للتصحیح ولبلوغ مستويات جديدة.

وأغلق سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» تداولاته أمس على ارتفاع في مؤشر السعري بواقع 14.6 نقطة في حين انخفض الوزني و«كويت 15» بواقع 0.78 و 3.5 نقاط على التوالي.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الإغلاق حوالي 37ر8 مليون دينار كويتي بقيمة أسهم بلغت نحو 265.7 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغ 5779 صفقة.

وعلى الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني جلسة على تراجع نسبتة 0.17 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 465.50 نقطة ليقد من رصيده 0.78 نقطة، كذلك

نمو الإيرادات بفضل الأداء القوي لشركات المجموعة

العيار : 40.1 مليون دينار أرباح « مشاريع الكويت»

خلال العام الماضي



فaisal العيار

المحقق للفترة نفسها من العام 2012 والذي بلغ 8 مليون دينار. وسجلت الإيرادات الإجمالية

أعلنت شركة مشاريع الكويت «القابضة» أمس عن تحقيق صافي ربح بقيمة 40.1 مليون دينار أو 29.31 فلساً للسهم الواحد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 بارتفاع نسبتة 27 بالمئة بالمقارنة مع ربح بقيمة 31.6 مليون دينار أو 23.28 فلساً الذي حققته في عام 2012. وأوصى مجلس إدارة شركة المشاريع بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 20 فلساً للسهم الواحد، و5 بالمئة أسهم منحة، وهي التوصية التي تخضع لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة والجهات الرقابية.

وبلغت أرباح الشركة للربيع الرابع «للاشهر الثلاثة المنتهية في 31 ديسمبر 2013» 14 مليون دينار بارتفاع نسبتة 75 في المئة عن الربح

« الكيماويات البترولية» تخرج دفعة جديدة

من المؤهلين لتطبيق منهجية « 6 سيجما»

«كوينا» : أقامت شركة صناعة الكيماويات البترولية أمس حفلها السنوي لتخريج الدفعة السادسة من المؤهلين لتطبيق منهجية «6 سيجما» والخاصة بتطوير أساليب العمل.

وأكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني في كلمته خلال الاحتفال أمس أن من يعمل في القطاع النفطي «يتحمل مسؤولية جسيمة للحفاظ على العمود الفقري للروة البلاد الاقتصادية من النفط وضمان استدامتها حتى يتمتع بها الأجيال القادمة متلماً ينعم بها جيلنا اليوم».

وأكد العدساني على أن كل شركة من الشركات النفطية الرزيلة تضع هذه المسؤولية في الاعتبار لتحقيق الهدف المشترك والمتمثل في تطوير القوى العاملة الوطنية وتحسين أدائها لدعم الاقتصاد الكويتي وإمدادات الطاقة العالمية.

ولفت إلى أن هذه المهمة ليست سهلة بل تتطلب الكثير من التخطيط واستخراج البيانات والابتكار والعمل الجماعي للعمليات والنظم والأهم من ذلك القوى العاملة «إلا أننا يمكننا أن نجعل هذه المهمة أسهل من خلال وجود خارطة طريق واضحة

واستخدام أدوات ومنهجيات أفضل الممارسات وهذا ما حققه منهجية «6 سيجما» التي تساعدنا في تخطيط وتنفيذ تلك الأمور وتعمل على تحقيق رؤيتنا وأهدافنا المشتركة».

وأضاف أن منهجية «6 سيجما» تم تصميمها وتنفيذها في إطار المشروع حيث تعزز من العمل الجماعي والإدارة والاتصال وتصبح هذه المشاريع أساساً تدريبياً مثالياً لقادة المستقبل لتطبيق الأدوات والمعارف التي يكتسبونها في تدريبهم الرسمي.

وتقدم العدساني بالشكر إلى كل من ساهم في نجاح مشاريع «6 سيجما» في القطاع النفطي وإلى شركة صناعة الكيماويات البترولية التي مهدت الطريق لغيرها في الشركات النفطية الرزيلة لتتم أكثر من 420 مشروعاً ناجحاً عزز من معايير الصحة والسلامة وساهم في توفير نحو 140 مليون دولار على مدار 7 سنوات.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في شركة صناعة الكيماويات البترولية أسعد السعد إن الشركة اعتادت على إقامة هذا الحفل السنوي من أجل بيان الإنجازات التي تم تحقيقها عن طريق استخدام منهجية «6 سيجما».

#### كتب محمد إبراهيم

كشفت مصادر ان هيئة أسواق المال أصدرت تعليمات وطرق جديد لتنظم عمليات الاستحواذ تحت مسمى « عمليات الاستحواذالاختياري»

وقالت«الصباح» أن الهيئة قامت من منطلق تحقيق أحد أهم أهداف الهيئة المتمثلة بتنظيم نشاط الأوراق المالية، بما يتسم بالعدالة والشفافية، وكذلك العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية، لا سيما على صعيد الإجراءات والضوابط الخاصة بتنظيم أحكام «الاستحواذ الاختياري».



شعار هيئة أسواق المال

فقد أصدرت هيئة أسواق المال بتاريخ 2014/2/16 تعليمات بشأن ضوابط وتأتي تلك التعليمات لتحل

بزيادة بواقع 24 في المئة

114 مليون دولار أرباح « الوطني – البحرين» في 2013



شعار البنك الوطني

الكويت الوطني في البحرين على فردان إن الأرباح القوية التي حققها البنك خلال العام 2013 تؤكد قدرته البنك على مواجهة التحديات النشاط التشغيلي الحقيقي للبنك، ونجاحه في التعامل مع الأزمة المالية والاقتصادية والأحداث المحلية والإقليمية بمهنية وكفاءة عاليتين.

وأكد فردان أن دعم بنك الكويت الوطني من خلال شبكة فروع

نشدها، فقد استطاع بنك الكويت الوطني تحقيق نتائج ممتازة بكافة المقاييس، خاصة وأن كافة الأرباح جاءت نتيجة تصاعد النشاط التشغيلي الحقيقي للبنك، مشيراً إلى أن البنك مستمر في تقديم أفضل الخدمات المصرفية داخل مملكة البحرين لعملائه من الأفراد والمؤسسات على السواء.

من ناحيته، قال مدير عام بنك



علي فردان

التي حققها بنك الكويت الوطني في البحرين تشكل دليلاً واضحاً على نجاح استراتيجية التوسع الاقليمي لمجموعة بنك الكويت الوطني الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة الفروع الخارجية في إجمالي أرباح المجموعة.

وأكد بدوب أنه على الرغم من التحديات المحلية والإقليمية التي

أعلن بنك الكويت الوطني في البحرين عن تحقيق 114 مليون دولار أمريكي «42.9 مليون دينار بحريني» أرباحاً صافية في العام 2013، مقارنة مع 92 مليون دولار أمريكي «34.6 مليون دينار بحريني» في العام 2012، بزيادة بواقع 24 في المئة.

كما ارتفعت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني في البحرين بواقع 41 في المئة إلى 7.75 مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2013، مقارنة مع 5.5 مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2012. كما ارتفعت ودائع العملاء بواقع 114 في المئة إلى 4.5 مليارات دولار أمريكي، مقارنة مع 2.1 مليار دولار أمريكي. وحقوق المساهمين بواقع 17 في المئة إلى 746 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2013، مقارنة مع 636 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2012.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شكرى بدوب إن النتائج القوية

محل تعليمات الهيئة رقم 1 لسنة 2012 بشأن «ضوابط وإجراءات تنفيذ عمليات الاستحواذ»، حيث أجرت هيئة أسواق المال تعديلات خاصة بهذا الشأن تتضمن تحديدا الإجراءات الواجب اتباعها لتنفيذ عملية استحواذ الاختياري، وكذلك إجراءات التغيير والانسحاب من الاستحواذ الاختياري.

وقالت ان إصدار التعليمات الأخيرة يصب في جهود الهيئة نحو تنظيم الإجراءات المرتبطة بعمليات الاستحواذ حيث سبق للهيئة إصدار تعليمات بشأن إجراءات عمليات الاستحواذ الإلزامي وإجراءات الإفصاح عن عرض الاستحواذ.

الإقليمية والعالية وشبكة علاقاته الواسعة وسعته الرائدة كالبك الأعلى تصنيفاً في الشرق الأوسط وأحد أكثر البنوك أماناً في العالم، جميعها عوامل ساهمت في تعزيز أداء البنك وموقعه في تعزيز البحرين، مشيداً بالدعم والمساندة التي يتلقاها البنك من قبل مصرف البحرين المركزي بشكل خاص والجهات الحكومية بشكل عام.

هذا ويتواجد بنك الكويت الوطني في مملكة البحرين منذ العام 1977 ويتمتع بعلاقات تاريخية مع كبرى الشركات المحلية والأجنبية العاملة في المملكة. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بتصنيفاته الائتمانية الأعلى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجماع مؤسسات التصنيف العالمية موديز وفيتش وستاندرد أند بورز، وذلك بفضل مائة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسئلته القوية ونوفر قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلاً عن السمعة الممتازة التي يتميز بها.